أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/19م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

أبو ردينة يتحدث لـ معا عن القمة وصفقة القرن والوطني..... 3

الفرحان يدعو حركتي "فتح" و"حماس" إلى الوحدة في مواجهة "حروب صليبية" جديدة 5

عريقات: سلوك الادارة الأمريكية يسيء للمنظومة الحقوقية والإنسانية العالمية..... 7

أبو اسماعيل: التنفيذية ستناقش محاولة إغتيال" الحمدالله وفرج..فما قبلها شيء وما بعدها شيء؟! ... 9

عباس زكي للرسالة: غزة ليست بحاجة لعقوبات بل لإنقاذ..... 10

الديمقراطية: التنفيذية مطالبة بالضغط لرفع العقوبات عن غزة 11

عضو بمنظمة التحرير : ما قبل استهداف الحمد الله وفرج شيئ وما بعده شيئ آخر..... 12

ما سبب استماتة فتح لعقد جلسة المجلس الوطني؟ 13

خلال يوم دراسي نظّمه مسارات: الدعوة إلى حوار شامل حول متطلبات إنهاء الانقسام..... 17

"صفقة القرن" لإنقاذ أهل غزة 20

«مسيرة العودة» لنسف صفقة القرن..... 22

نعم لعقد مجلس وطني توحيدي..!..... 24

آن الأوان لتأسيس وضع فلسطيني جديد..... 27

مصدر فتحاوي: عباس ينوي تكثيف عقوباته ضد غزة 30

ابو ردينة : مصالح اقليمية تتشكل لتصفية القضية الفلسطينية والاطاحة بالرئيس عباس 31

هل يعقد عباس المجلس الوطني دون نصاب قانوني؟ 32

أبو ردينة يتحدث لـ معا عن القمة وصفقة القرن والوطني

رام الله- معا- 2018\3\18

أكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة، نبيل أبو ردينة، اليوم الأحد، أن هناك معلومات أكيدة تفيد بتأجيل موعد القمة العربية التي تعقد في السعودية، لكنه لم يشر إلى الموعد الجديد، فلم توجه بعد الدعوات للمشاركة.

وشدد أبو ردينة في حديث هاتفي مع مراسل وكالة "معا" في رام الله: كان موعد القمة العربية يوم 26 آذار الجاري، ولكن يبدو أن هناك نية لتأجيل أو تغيير الموعد، ولم يبلغنا أحد رسمياً أنها تأجلت وإلى متى، ولكن واضح لدينا أن هناك تأخير للموعد، دون معرفة الأسباب، فلم تصلنا رسائل رسمية بالتأجيل وأسبابه.

وأضاف أبو ردينة: عادة توجه دعوات المشاركة قبل أسبوعين، ويستقبل الرئيس وزيراً من الدولة المضيفة للقمة، وهذه المرة تعقد في السعودية، ولكن لم يطلب منا أحد موعدا لترتيب اللقاء، كما أن الجامعة العربية لم تعلن عن موعد، سوى أنها تدرس مواعيد تقديم أو تأجيل الموعد، وهذا كلام عام، لم يتحدث معنا أحد ليخبرنا الموعد الجديد.

وفيما يتعلق، بالأنباء التي تتحدث عن إرجاء الإدارة الأمريكية عرض أفكارها الجديدة للسلام، والتي اصطلح الاعلام على تسميتها "صفقة العصر"، أكد أبو ردينة: لم تعرض علينا الأفكار الأمريكية رسمياً، ولكن إذا كانت هذه الأفكار لا تشمل القدس واللاجئين، فلن نقبل النظر فيها أو التعامل معها نهائياً، ونعتبر ذلك مؤامرة، وهذا غير مقبول، فلن يقبل الشعب الفلسطيني ولا الشعب العربي.

وأضاف: وزراء الخارجية العرب في القمة العربية سيؤكدون الموقف الفلسطيني الواضح والثابت، دولة على حدود العام 1967، والقدس الشرقية عاصمة، وبدون ذلك لا أمن ولا سلام ولا اتفاقيات سلام، إذا عرضت الأفكار الأمريكية بدون القدس وبدون اللاجئين تكون قد ولدت ميتة، ولن نتعامل معها، ولن نسمح لأحد بالتعامل معها، لأنها ستكون كارثة على الفلسطينيين وعلى الأمة العربية.

وشدد أبو ردينة أن كل المؤامرات والمشاريع المشبوهة ومحاولات التشكيك التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية ستنتهي أمام صمود الشعب الفلسطيني، وتمسكه بثوابته، وبحقوقه المشروعة التي أقرها العالم أجمع، وهذا ليس اختباراً، بل خياراً.

وتابع: قرار ترامب الأخير والإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس لم تنجح في النيل من عزيمة شعبنا الصامد، والذي أثبت للعالم بأن ما يقوله وما يريده هو الأهم، سواء على الأرض، أو على المستوى السياسي، وما جرى في الأقصى وكنيسة القيامة خير دليل على ذلك.

وفيما يتعلق باجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المرتقب، أشار إلى أن اجتماعاً سيعقد يوم غد الاثنين للقيادة الفلسطينية، وسيكون جدول الأعمال موضوع عقد المجلس الوطني، والمواضيع الأخرى التي تتعلق بحادثة الاغتيال والمصالحة، وانقطاع الاتصالات الفلسطينية الأمريكية واللغط القائم.

وكشف أبو ردينة: على الأغلب سيتم تشكيل لجان لمتابعة الأمر لحوارات داخلية، ولإعداد القوائم، وستبدأ الحوارات المعمقة بين الأطرف كافة، ليكون مجلساً وطنياً يتحمل المسؤولية الشرعية الوطنية.

الفرحان يدعو حركتي "فتح" و"حماس" إلى الوحدة في مواجهة "حروب صليبية" جديدة

عمان ـ القدس المحتلة ـ قدس برس 18\3\2018

حذّر الوزير الأردني السابق الدكتور اسحق الفرحان، من أن ما "تعيشه قضية فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط هذه الأيام، ليس له شبيه إلا في الحروب الصليبية".

وقلّل الفرحان في حديث مع "قدس برس" من "أهمية الرهان على أي اجتماعات فصائلية بما في ذلك الاجتماعات المرتقبة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية غدا الاثنين، أو المجلس الوطني المرتقبة الشهر المقبل، ما لم يتم الانطلاق من توحيد الصف الفلسطيني".

وقال الفرحان: "أنا من الناس الذين واكبوا الأحداث السياسية في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط، لكنني أشعر اليوم بغموض كبير، لأن الشرق الأوسط الآن يواجه مؤامرات من الغرب والشرق".

ودعا الفرحان حركتي "فتح" و"حماس" إلى توحيد الصف لمواجهة المؤامرة التي تستهدف فلسطين، وقال: "ما يجري في فلسطين لا يختلف عما يجري في باقي البلاد العربية، وليس له من حل إلا الاتفاق بين الفرقاء الفلسطينيين، وتحديدا بين حركتي فتح وحماس على الخطوط العريضة والبدء بتضييق الخلافات".

من جهة أخرى قلّل الفرحان أيضا من الرهان على الزيارة المرتقبة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى الولايات المتحدة في تحريك الملف الفلسطيني، وقال: "لا أعتقد أن لقاء ولي العهد السعودي بالرئيس الأمريكي ستكون لخدمة القضية الفلسطينية ولا المنطقة".

وأضاف: "حتى تكون مثل هذه الزيارات التي يقوم بها الزعماء العرب إلى واشنطن، ذات جدوى، يجب أن تنطلق من الكعبة المشرفة التي جمعت العرب بعد الشرك، وحتى ينهي العرب خلافاتهم الداخلية ويوحدوا رؤيتهم نحو مستقبل المنطقة"، على حد تعبيره.

ومن المرتقب أن تعقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مساء غد الاثنين، اجتماعا برئاسة الرئيس محمود عباس، يسبقه اجتماع لفصائل منظمة التحرير ظهر اليوم ذاته، في إطار اللقاءات المتواصلة تمهيدا لانعقاد المجلس الوطني أواخر نيسان (أبريل) المقبل.

ومن المتوقع أن يبدأ ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى الولايات المتحدة غدا الاثنين زيارة إلى الولايات المتحدة، هي الأولى له منذ توليه منصب ولاية العهد، تستمر حتى الأسبوع الأول من نيسان (أبريل) المقبل.

وتأتي زيارة ولي العهد السعودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد زيارة مماثلة له أداها الأسبوع الماضي إلى المملكة المتحدة.

ومنذ إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نهاية العام الماضي، الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، والبدء بنقل سفارة بلاده إليها، يجري الحديث عن الإعداد للإعلان عن صفقة القرن، التي يخشى الفلسطينيون من أن تكون مدخلا لتصفية حقوقهم.

تجدر الإشارة إلى أن "الحروب الصليبية" اسم يطلق حالياً على مجموعة من الحملات والحروب التي قام بها أوروبيون من أواخر القرن الحادي عشر حتى الثلث الأخير من القرن الثالث عشر (1096 – 1291)، كانت بشكل رئيسي حروب فرسان، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى الذين اشتركوا فيه وكانت حملات دينية وتحت شعار الصليب من أجل الدفاع عنه وذلك لتحقيق هدفهم الرئيسي وهو السيطرة على القدس والأراضي المقدسة التي كانت تحت سيطرة المسلمين.

عريقات: سلوك الادارة الأمريكية يسيء للمنظومة الحقوقية والإنسانية العالمية

رام الله- "القدس" دوت كوم- 2018\3\18

أدان أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، مواصلة الإدارة الاميركية تهديدها لاستقرار وأمن النظام الدولي، منتقداً استهداف ومعاقبة الدول والشعوب الفقيرة التي تقف إلى جانب الحق والعدل من خلال استخدام سياسة الابتزاز المالي لتحقيق أغراض سياسية.

وشدد عريقات في بيان صحفي اليوم الأحد، تعقيباً على مذكرة مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هيلي، التي تهدد فيها بقطع المساعدات الأميركية عن الدول التي لا تصوت الى جانب الولايات المتحدة فيما يتعلق بإسرائيل وقضايا الشرق الأوسط، على أن الولايات المتحدة تصر على عزل نفسها عن المجتمع والقانون الدولي.

ووصف هذه الخطوة بالسلوك العدائي المخجل في القرن الواحد والعشرين الذي تبتزّ فيه دولة عظمى الدول والشعوب الفقيرة، وقال: "إن سلوك الإدارة الاميركية يذكرنا بسلوك الدول الاستعمارية الكبرى في القرون الغابرة، التي حاولت فرض القوة والعقوبات على الشعوب الضعيفة، لكنها لم تنجح يوماً في إملاء إرادتها على إرادة الشعوب الحرة".

وأكد عريقات أن التعاون الوثيق بين الإدارة الاميركية واليمين المتطرف في إسرائيل في شن حملات تحريضية ممنهجة على حقوق شعبنا وابتزازه وقطع المساعدات عنه وعن كل من يدعمه في المحافل الدولية بهدف تركيعه وترسيخ الاستعمار لا يسيء إلى المصالح القومية الاميركية والشعب الأميركي فحسب، بل هو إهانة وإساءة إلى مكانة الولايات المتحدة أولاً التي من المفترض أن تدافع عن المنظومة الحقوقية والقيمية وللمجتمع الدولي بأكمله ثانياً".

وأشار عريقات إلى ما تنطوي عليه هذه السياسة من نفاق وازدواجية معايير اذ تعتمد الانتقائية في قطع المساعدات والانتقام من دول دون غيرها.

وأضاف: "إن تحديد الإدارة الأمريكية على لسان مندوبتها لدى الأمم المتحدة 40 دولة وقطع المساعدات عنها، بما يشمل إنهاء البرامج الإنسانية ومشاريع التطوير كالمدارس والتدريبات المهنية وغيرها سيساهم في زعزعة الأمن والاستقرار الدوليين، ولن يعود على الإدارة الأمريكية بالنفع حيث أن معظم هذه الدول قالت كلمتها بان الحقوق لا تباع ولا تشترى".

وأعرب عريقات عن أمله في أن يتم ترجمة إجماع الغالبية العظمى من دول العالم على حق فلسطين في سيادتها إلى أفعال من أجل إنهاء الاحتلال الاستعماري وتجسيد دولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

أبو اسماعيل: التنفيذية ستناقش محاولة إغتيال" الحمدالله وفرج..فما قبلها شيء وما بعدها شيء؟!

أمد/ رام الله: 2018\3\18

قال عضو اللجنة التنفذية لمنظمة التحرير رئيس دائرة المنظمات الشعبية محمود إسماعيل (أبو اسماعيل) لإذاعة "صوت فلسطين" اليوم الأحد، إن العملية الإجرامية التي استهدفت موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله، ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، على جدول أعمال اجتماع التنفيذية يوم غد الاثنين، لأن ما قبل ذلك شيء وما سيكون بعد ذلك شيء آخر.

وأوضح، أن القيادة (التنفيذية) لا يمكن أن تمر مرور الكرام على محاولة اغتيال رئيس الوزراء ورئيس جهاز المخابرات لأن هذا الموضوع يستهدف المصالحة، مشيرا إلى أن عقد المجلس الوطني قرار نهائي لوضع استراتيجية واضحة لمواجهة الأخطار التي تعصف بالقضية الفلسطينية، خاصة بعد قرار الرئيس الأميركي بشأن القدس.

عباس زكي للرسالة: غزة ليست بحاجة لعقوبات بل لإنقاذ

الرسالة نت 2018\3\18

رفض عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" عباس زكي التهديد بفرض عقوبات جديدة على قطاع غزة، قائلا: "غزة ليست بحاجة لعقوبات وإنما لانقاذ".

وكان أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد هددوا بفرض عقوبات جديدة في اجتماع التنفيذية المزمع مساء الاثنين،على خلفية الحادث الذي تعرض له رئيس وزراء السلطة رامي الحمد الله في غزة.

وقال زكي في تصريح خاص بـ"الرسالة نت": "الاجتماع لم تحدد اجندته بعد وهو سيد نفسه، وغزة لا تحتاج لمن يهددها بفرض مزيد من العقوبات".

وكان عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية طلال ابو ظريفة، أكدّ أن اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المزمع عقده مساء الاثنين، محطة مفصلية؛ للضغط على رئيس السلطة محمود عباس من أجل رفع اجراءاته العقابية ضد غزة.

وطالب ابو ظريفة في تصريح خاص بـ"الرسالة نت" اعضاء اللجنة التنفيذية بضرورة الضغط لرفع هذه العقوبات التي يستغلها وزير الحرب الاسرائيلي افيغدور ليبرمان، من أجل اتهام السلطة بالمسؤولية عن المآسي الانسانية في القطاع لدفعه في الانفجار نحو إسرائيل.

وأضاف أن واشنطن هي الاخرى تستفيد من هذه العقوبات لابتزاز الفلسطينيين سياسيا تحت عنوان حل مشكلات غزة.

وكان اعضاء من تنفيذية المنظمة قد هددوا باقرار المزيد من العقوبات ضد قطاع غزة، بذريعة الانفجار الذي استهدف موكب رئيس وزراء السلطة رامي الحمد الله اثناء زيارته لغزة الثلاثاء الماضي.

وسيناقش اجتماع التنفيذية مؤتمر البيت الأبيض بشأن غزة، واجتماع المجلس الوطني، اضافة لحادثة الانفجار كما قال عضو تنفيذية المنظمة واصل ابو يوسف.

وذكر أبو يوسف لـ"الرسالة نت" أن اعضاء اللجنة التنفيذية سيعقدون اجتماعهم الثاني بعد الاعلان عن قرار عقد الوطني في نهاية شهر نيسان المقبل، للبدء في ترتيبات اللقاء وتجهيزه.

يشار إلى أن الجبهة الشعبية رفضت المشاركة في جلسة الوطني، فيما أعلن عزام الاحمد عن لقاء سيجمع قيادتي فتح والشعبية في القاهرة لاقناع الاخيرة بالعدول عن قرارها.

الديمقراطية: التنفيذية مطالبة بالضغط لرفع العقوبات عن غزة

الرسالة نت 2018\3\18

أكدّ عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية طلال ابو ظريفة، أن اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المزمع عقده مساء الاثنين، محطة مفصلية؛ للضغط على رئيس السلطة محمود عباس من أجل رفع اجراءاته العقابية ضد غزة.

وطالب ابو ظريفة في تصريح خاص بـ"الرسالة نت" اعضاء اللجنة التنفيذية بضرورة الضغط لرفع هذه العقوبات التي يستغلها وزير الحرب الاسرائيلي افيغدور ليبرمان، من أجل اتهام السلطة بالمسؤولية عن المآسي الانسانية في القطاع لدفعه في الانفجار نحو إسرائيل.

وأضاف أن واشنطن هي الاخرى تستفيد من هذه العقوبات لابتزاز الفلسطينيين سياسيا تحت عنوان حل مشكلات غزة.

وكان اعضاء من تنفيذية المنظمة قد هددوا باقرار المزيد من العقوبات ضد قطاع غزة، بذريعة الانفجار الذي استهدف موكب رئيس وزراء السلطة رامي الحمد الله اثناء زيارته لغزة الثلاثاء الماضي.

وسيناقش اجتماع التنفيذية مؤتمر البيت الأبيض بشأن غزة، واجتماع المجلس الوطني، اضافة لحادثة الانفجار كما قال عضو تنفيذية المنظمة واصل ابو يوسف.

وذكر أبو يوسف لـ"الرسالة نت" أن اعضاء اللجنة التنفيذية سيعقدون اجتماعهم الثاني بعد الاعلان عن قرار عقد الوطني في نهاية شهر نيسان المقبل، للبدء في ترتيبات اللقاء وتجهيزه.

يشار إلى أن الجبهة الشعبية رفضت المشاركة في جلسة الوطني، فيما أعلن عزام الاحمد عن لقاء سيجمع قيادتي فتح والشعبية في القاهرة لاقناع الاخيرة بالعدول عن قرارها.

عضو بمنظمة التحرير: ما قبل استهداف الحمد الله وفرج شيئ وما بعده شيئ آخر

رام الله / سما / 18\3\2018

قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود إسماعيل، إن القيادة افلسطينية ستجتمع الاثنين رئيس ا محمود عباس، يسبقه اجتماع لفصائل منظمة التحرير، لبحث انعقاد المجلس الوطني أواخر نيسان القادم.

وأضاف إسماعيل في حديث لإذاعة "صوت فلسطين"، الأحد، "أن (العملية الإجرامية) التي استهدفت موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله، ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، على جدول أعمال الاجتماع، لأن ما قبل ذلك شيء وما سيكون بعد ذلك شيء آخر".

وتابع: "القيادة لا يمكن أن تمر مرور الكرام على محاولة اغتيال رئيس الوزراء ورئيس جهاز المخابرات لأن هذا الموضوع يستهدف المصالحة".

وشدد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، على أن "عقد المجلس الوطني قرار نهائي لوضع استراتيجية واضحة لمواجهة الأخطار التي تعصف بالقضية الفلسطينية، خاصة بعد قرار الرئيس الأميركي بشأن القدس"، على حد قوله.

ما سبب استماتة فتح لعقد جلسة المجلس الوطني؟

غزة – إبراهيم مقبل– صفا 19\3\2018

تحث حركة فتح الخطى سريعًا لعقد جلسة المجلس الوطني الفلسطيني بشكله الحالي بمدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة في أبريل المقبل، متجاوزة مخرجات اجتماع بيروت يناير 2007، وسط معارضة أحد أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ورفض حركتي فتح وحماس المشاركة.

وتأتي هذه الجلسة العادية مع تقارير صحفية عربية تفيد بأن الرئيس محمود عباس الذي يبلغ هذا الشهر 83 عامًا "يشعر بالإعياء بين الحين والآخر والإحباط المستمر"، ومناقشة المستويين السياسي والأمني في الكيان الإسرائيلي صحته وأداءه والتدهور الذي طرأ على صحته الأشهر الأخيرة.

وسيُجري المجلس–بحسب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد–مراجعة شاملة للمسيرة السياسية من عام 1988 حتى الآن لصياغة البرنامج السياسي للمرحلة المقبلة، الذي ستستمد ملامحه من الرؤية التي طرحها عباس في مجلس الأمن في فبراير الماضي، وسيؤكد "رئيس دولة فلسطين"، وأن اللجنة التنفيذية هي "حكومة دولة فلسطين" وفقا لقبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

ويشدد محللان سياسيان على أن الجلسة تهدف إلى تجديد النظام السياسي الفلسطيني القائم وتعديل تركيبته للانتقال نحو الوضع الجديد وفق عضوية فلسطين، ما سيقود إلى مزيد من الهيمنة وتجدد الانقسامات الفلسطينية حال عدم حضور الكل الفلسطيني.

ويؤكد المحللان في أحاديث منفصلة مع وكالة "صفا" أن تحويل منظمة التحرير إلى هيئات للدولة الفلسطينية، واعتبار رئيس المنظمة رئيسا لفلسطين وأعضاء المنظمة هم أعضاء حكومة فلسطين، "ليست لها علاقة بالإرادة الفلسطينية المستقلة".

ويأملان عقد مجلس وطني توحيدي عبر اجتماع القوى الفلسطينية كافة للتوافق على الرؤية السياسية للمرحلة المقبلة، لا بإدارة الظهر لمخرجات إعلان بيروت واتفاقيات القاهرة.

واتفقت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت يناير 2017 على عقد مجلس وطني يضم القوى الفلسطينية كافّة وفقًا لإعلان القاهرة 2005، إلا أنه لم يجر تطبيق مخرجات تلك الاجتماعات.

تجديد النظام القائم

ويرى المحلل السياسي محسن أبو رمضان أن الاستماته الجارية نحو عقد الوطني "هي محاولة لتجديد النظام القائم ورسم خارطة طريق سياسية لما بعد الرئيس عباس، وتوكيد لمساره السياسي القائم على المفاوضات والرعاية الدولية لعملية التسوية".

ويؤكد أن "عقده بهذا الشكل سيساهم في تعميق حالة الانقسام، ليس ما بين حركة فتح وحركتي حماس والجهاد فحسب، بل بالعلاقة مع فصائل منظمة التحرير وعلى رأسها الجبهة الشعبية، ما سيقود إلى مشهد فلسطيني أكثر تشظيًا وانقسامًا".

ويعتقد أبو رمضان أن "هناك توجها فلسطينيا لعدم الإبقاء على السلطة، واستثمار عضوية فلسطين تجاه تحويل منظمة التحرير إلى هيئات للدولة الفلسطينية، واعتبار رئيس المنظمة رئيس لفلسطين وأعضاء المنظمة هم أعضاء حكومة فلسطين".

ويشدد على أن "هذه المسألة (تحويل المنظمة) ليست لها علاقة بالإرادة الفلسطينية المستقلة؛ فالاعتراف الدولي الذي حصلت عليه فلسطين في 2012 لم يُترجم على الأرض، فالأساس أن يكون هناك ترجمة لأدوات الدولة على الأرض".

ويجري ذلك–وفق أبو رمضان–عبر السيطرة على الحدود والمعابر ومقومات الدولة (السيادة على الموارد والتنقل والحركة والتبادل التجاري) وتنفيذها يتم من خلال المنظومة الدولية وأن تضطلع مؤسسات الدولة بهذه المهام.

حل المجلس التشريعي

ويتوافق المحلل السياسي حسام الدجني مع أبو رمضان على أنه قد يجري تعديل تركيبة النظام السياسي، عبر حلّ المجلس التشريعي واعتبار المجلس الوطني برلمان الدولة، إلا أنه يرى بأنه قد يجري استحداث منصب نائب الرئيس.

ويوضح أن ذلك يضمن تجاوز معضلة أن يكون رئيس المجلس التشريعي هو رئيس السلطة الفلسطينية في حال شغر منصب الرئيس حسب القانون الأساسي المعدل لعام 2005م.

ويلفت إلى أنه في حال نجح عقد الجلسة فإن هذا سيترتب عليه احتمال انتخاب لجنة تنفيذية واتخاذ قرارات مهمة قد يكون لها تداعيات وانعكاسات على وحدة النظام السياسي الفلسطينية ووحدانية تمثيل منظمة التحرير.

وتنص مادة (37) من القانون الأساسي على أنه "إذا شغر مركز رئيس السلطة في أي من الحالات السابقة (الوفاة–الاستقالة–عدم الأهلية) يتولى رئيس المجلس التشريعي مهام رئاسة السلطة مؤقتاً لمدة لا تزيد عن 60 يومًا تجرى خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني.

ووفق الدجني فإن عقد الجلسة سيمكن من ملء الشواغر بكافة مؤسسات المنظمة، لإغلاق الباب أمام المشككين في شرعية وحيوية البناء المؤسسي للمنظمة وبذلك تزداد هيمنة الرئيس عباس على النظام السياسي.

ويرى أن ما يدعم هذا الأمر شخصية عباس المتنفذة بسطوة المال وقوة السلطة والشرعية السياسية، إلا أن ما قد يضعه في هذا الجانب حالة الغضب بين أعضاء المجلس في الشتات وفي الداخل، والنخب الثقافية والفكرية التي قد تشكل حالة وطنية لإفشال هذا المخطط.

وتنص المادة 19 من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني على أنه: "لا يجوز انعقاد المجلس إلا باكتمال النصاب القانوني (الذي يتكون) من ثلثي أعضائه على الأقل".

ولا توجد أرقام دقيقة عن أعضاء المجلس الوطني، إلا أن الأرقام المتداولة عبر موقع (ويكيبيديا) أن عددهم 765 عضوًا، توفي 64 عضوًا، وبذلك يكون النصاب القانوني 701 عضوا من المجموع الكلي؛ بينما يقول رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون لتلفزيون فلسطين أن عدد أعضاء المجلس 710 عضو.

مقربين من عباس

ويتخوف الدجني من تعيين الزعنون أسماء مقربة من عباس لملء الشواغر، والتي قد تكون جميعها من الضفة الغربية لمحاولة إضافة شرعية قانونية على الجلسة، حسب النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (المادة 6) (فقرة ب).

وتملأ شواغر المتوفين من أعضاء المجلس الوطني وفق المادة سالفة الذكر: "إذا شغر مقعد أو أكثر في المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب؛ يعين المجلس العضو أو الأعضاء لملء المقاعد الشاغرة".

ويعتقد الدجني أنه ليس من السهل بلوغ النصاب القانوني، وذلك لمقاطعة فصائل عديدة للجلسة أهمها: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الخلاص، والتيار الاصلاحي لحركة فتح، وحركة الجهاد الإسلامي، فضلا عن نواب حركة حماس في المجلس التشريعي وعددهم (74 عضوًا).

بالإضافة إلى احتمالية رفض بعض أعضاء المجلس الحضور تحت حراب الاحتلال، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: أنيس القاسم، وفاروق القدومي، وعبد الباري عطوان، وآخرون، كما قد يمنع بعضًا ممن يود الحضور من أن يدخل الأراضي الفلسطينية.

وترغب–وفق الدجني–الفصائل الأخرى في التأثير على المجلس الوطني وعلى القيادة الفلسطينية للعودة للاتفاقيات الموقعة وإشراك الكل الوطني في تلك الجلسة وفقاً لما جاء باتفاق القاهرة وإعلان بيروت، ويتبنى ذلك الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وآخرين.

ويعتبر "المجلس الوطني" برلمان منظمة التحرير؛ والذي تأسس عام 1948م، ويضم ممثلين عن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج؛ من مستقلين ونواب برلمانيين، وفصائل فلسطينية باستثناء حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وفصائل أخرى.

وعُقدت آخر دورة للمجلس الوطني في قطاع غزة عام 1996، تبعتها جلسة تكميلية عقدت في مدينة رام الله عام 2009.

خلال يوم دراسي نظّمه مسارات: الدعوة إلى حوار شامل حول متطلبات إنهاء الانقسام

ندوات وحلقات نقاش – مسارات 2018\3\18

البيرة، غزة (خاص): أكد مشاركون من السياسيين والأكاديميين والنشطاء أهمية الوحدة الوطنية باعتبارها المدخل لمواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية، وعلى ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، على أسس ديمقراطية تعددية بما يتطلبه ذلك من توافق على أسس الشراكة الوطنية والبرنامج السياسي الموحد، وتشكيل حكومة توافق وطني.

ودعوا إلى ضرورة الوحدة لمواجهة وإحباط "صفقة القرن" التي تستهدف فرض الشروط والإملاءات الإسرائيلية على الفلسطينيين. وحذروا من خطورة الأوضاع الكارثية التي يعيشها قطاع غزة، ومن الأفكار والمشاريع التي تستهدف حصر مشكلات غزة بالبعد الإنساني كمقدمة لتجنب الاستجابة لتطبيق الحقوق الوطنية الفلسطينية، داعين إلى رفع العقوبات والإجراءات المفروضة على القطاع، واستكمال مسار المصالحة بإنجاز الوحدة الوطنية.

كما أدانوا التفجير (الجريمة) الذي استهدف موكب رئيس الوزراء رامي الحمد لله، وبينوا أن الرد عليه بإجراء تحقيق جاد للتوصل إلى الجناة ومعاقبتهم.

جاء ذلك خلال يوم دراسي نظمه مركز مسارات بعنوان "سيناريوهات الحل والمصالحة وآفاق الوضع في قطاع غزة"، في مقريه بمدينتي البيرة وغزة عبر الفيديو كونفرنس، بمشاركة أكثر من مائة شخصية من السياسيين والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني والشباب.

وأدار صلاح عبد العاطي، مدير مكتب مسارات في غزة اللقاء، الذي أشار إلى المخاطر الحقيقية التي تواجه القضية الفلسطينية، وقطاع غزة بشكل خاص، لا سيما في ظل تعثر المصالحة الوطنية، وفي ضوء المخططات الإسرائيلية و القرارات الأميركية الأخيرة حول القدس واللاجئين، ما يفرض على الجميع الوقوف عند مسؤولياته وعدم التلكؤ في معالجة القضايا الإنسانية في قطاع غزة كأحد متطلبات الحالة الوطنية.

وافتتح اليوم الدراسي بمداخلة ألقاها هاني المصري، مدير عام مركز مسارات، تناول فيها المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، مركزًا على ضرورة إعطاء الأولوية لإنجاز الوحدة ضمن رزمة شاملة تتضمن البرنامج الوطني، والاتفاق على أسس الشراكة الكاملة، وتشكيل حكومة وحدة أو وفاق وطني حقيقية، وعقد اجتماع

قيادي فلسطيني يبلور الأجندة الوطنية، خاصة وضع إستراتيجية سياسية ونضالية تجسد القواسم المشتركة، وتوفير متطلبات عقد مجلس وطني توحيدي.

وتحدث في اليوم الدراسي كل من: إبراهيم أبو النجا، القيادي في حركة فتح ومحافظ غزة، وكايد الغول، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، وماجدة المصري، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، وعزمي الشعيبي، مستشار مجلس إدارة ائتلاف "أمان"، وإسماعيل رضوان، القيادي في حركة حماس، وعصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، والكاتب حسام أبو النصر.

وقال أبو النجا إن على الفلسطينيين أن يعودوا إلى أنفسهم، وأن يتوحدوا لمواجهة خطة ترامب، داعيًا الجميع إلى المشاركة في جلسة المجلس الوطني، من دون شروط، موضحًا أن عقد المجلس في رام الله جاء بقرار فلسطيني وليس بسبب تدخلات خارجية. وأضاف: إذا كنا حريصين على الانتخابات فالحكومة بوابة الانتخابات .

من جهته، بين الغول أنه لا يمكن إنجاز المصالحة إلّا ضمن معالجة سياسية وتنظيمية شاملة، وفي إطار حاضنة لإنهاء الانقسام. ودعا إلى اجتماع أو إصدار مبادرة تتضمن تأجيل عقد المجلس الوطني كما أعلن عنه، والدعوة إلى اجتماع وطني قيادي عاجل يبحث الإعداد الجدي لمجلس وطني توحيدي وفق الاتفاقات الموقعة، ومعالجة ملفات الانقسام، والاتفاق على عناصر البرنامج السياسي، وعلى كيفية انتخاب لجنة تنفيذية جديدة بعيدًا عن تكريس الانقسام.

أما الشعيبي، فأشار إلى أن الأمور لا يمكن أن تبقى تراوح نفسها، لا سيما أن الصراع بين المشروع الصهيوني والمشروع الوطني ما زال محتدمًا، وتحاول إسرائيل في ظل الظرف الفلسطيني الراهن ترجيح كفة الصراع لصالحها، مطالبًا الرئيس محمود عباس بدعوة إلى اجتماع عاجل للأمناء العامين للفصائل ورئاسة المجلس الوطني والشخصيات الوطنية، من أجل التصدي لصفقة القرن وللمشروع الصهيوني، والاتفاق على عقد المجلس الوطني، وماذا نريد من السلطة وما دورها في المرحلة المقبلة، وكيف ندير قطاع غزة؟

بدورها، أكدت ماجدة المصري أن الإستراتيجية البديلة لمواجهة صفقة القرن يجب أن تتمثل بالمقاومة الشعبية وبتدويل النضال واستكمال الانضمام إلى المعاهدات والمواثيق والمنظمات الدولية. مبينة أن الحالة التي نمر بها تتطلب عقد اجتماع قيادي بين مختلف مكونات الحركة الوطنية، داعية إلى الدعوة إلى

اجتماع الإطار القيادي المؤقت للتحضير لاجتماع مجلس وطني توحيدي، وإلى تطبيق قرارات اجتماع المجلس المركزي.

بدوره، حذر يونس من تفتيت الهوية الوطنية الجامعة وكي وعي الفلسطينيين، مشيرًا إلى أن مدخل المصالحة إصلاحي، إذ لا بد من إصلاح كل النظام السياسي والاتفاق على أسس الشراكة بين مختلف المكونات، مضيفًا: أن عقد المجلس الوطني بحاجة إلى توافق وطني، وإلى الاتفاق على أجندة الاجتماع.

وقال رضون إن هناك أزمات لا بد من حلها بعيدًا عن الخلاف السياسي، فلا بد من إنجاز المصالحة، ورفع العقوبات، وتعزيز صمود المواطنين. ودعا إلى عقد مجلس وطني توحيدي يشارك فيه الجميع، وإلى حوار وطني فلسطيني للتوافق على إستراتيجية وطنية تقوم على الشراكة، مضيفًا ضرورة مواجهة صفقة القرن من خلال الاستمرار في المواجهة الشعبية، وبناء تحالفات فلسطينية وعربية وإسلامية للتصدي للتغول الأميركي الإسرائيلي.

وأوصى أبو النصر بعقد الإطار القيادي المؤقت وإشراك الفصائل في حوار وطني قبل عقد المجلس الوطني، والتراجع عن الإجراءات التي اتخذها الطرفان بحق قطاع غزة، وتشكيل حكومة وحدة، والالتزام بما اتفق عليه من اتفاقات، داعيًا الجميع إلى تحمل مسؤوليته في إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الأخرى.

وظهر أثناء النقاش تباين بشأن الموقف من عقد المجلس الوطني، بين موقف يعتبر عقده استحقاقًا وطنيًا للرد على التحديات والمخاطر، وتجديدًا في بنية ومؤسسات المنظمة، وموقف آخر يدعو إلى عقد المجلس بعد عقد لقاء قيادي يوفر متطلبات عقد مجلس توحيدي يضم كافة القوى السياسية، بما يتطلبه ذلك من اتفاق على أسس الشراكة والاتفاق على البرنامج السياسي، ومعالجة ملفات الانقسام، وذلك انطلاقًا من أن عقد المجلس بصيغته القائمة وفي الضفة الغربية ومن دون ربط عبر الفيديو كونفرنس مع غزة وبيروت على الأقل، من شأنه أن يكرس الانقسام ويعيد إنتاج الأزمة.

"صفقة القرن" لإنقاذ أهل غزة

سامح راشد العربي الجديد 19\3\2018

هناك تحضيرات تجري على قدم وساق، للاستناد إلى الوضع الإنساني ومعاناة الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر، وتمرير صفقة القرن المزعومة عبر اقتراب غير سياسي. بعد أن بدت واضحة صعوبة تمريرها في إطار سياسي بحت، إذ يتطلب تسوياتٍ وتفاهماتٍ بشأن الملفات الجوهرية التي عرفت باسم قضايا "الوضع النهائي". فالاقتراب السياسي سيضع تل أبيب أمام مسؤولياتها، ويفرض عليها، وعلى واشنطن بالطبع، الرد على أسئلةٍ لا تقبل المساومة أو نصف إجابات. مثلاً، إما أن يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى بيوتهم وأراضيهم أو لا. وإما أن تكون الدولة الفلسطينية ذات سيادة، ولها حدود واضحة معترف بها، أي تكون "دولة" بالفعل، أو لا.

ربما كانت القدس القضية الوحيدة التي يمكن التلاعب فيها سياسياً، بالتقسيم أو بالتدويل أو بالسطو عليها كاملة. وفي كل الحالات، تظل القدس الرقم الأصعب في الحل النهائي، بحكم وضعها الديني وقدسيتها عند العرب والإسرائيليين في آن واحد. فحتى القدس التي يمكن بشأنها إيجاد حلول سياسية التفافية، تخضع لقيد الدين لدى الجانبين.

ومع تكرار الحديث عن "صفقة القرن" خلال الأشهر الماضية، وتسريب بعض ملامحها، تتكرر ردود الفعل الرافضة لها، على المستويات، الشعبي والإعلامي والرسمي. خصوصاً من الفلسطينيين، الطرف الأصيل المعني بالقضية وبالصفقة المزعومة.

لم يكن بدُ، إذن، من البحث عن مدخل آخر لتمرير الصفقة، وليس أفضل من المدخل الإنساني والإغاثي. ففي الأوضاع التي تستلزم تدخلاً إنسانياً، تسقط كل الحجج والمواقف السياسية، وتتراجع كل اللاءات المبدئية. وما أسهل تأزيم الموقف بين غزة ورام الله، لمنع المصالح وقطع الطريق على أي فرصة لتحسين الموقف التفاوضي الفلسطيني. لتكتمل حلقة التحضير للاقتراب الإنساني، بتكثيف الضغوط على حركة حماس والمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة إلى أقسى وأقصى حد ممكن، فيتم تشديد الحصار ومنع وصول المساعدات والاحتياجات الأساسية، بحيث تتردّى الأوضاع الإنسانية هناك إلى حدٍّ يصعب استمراره. ويصبح رفع المعاناة الإنسانية للفلسطينيين المطلب الأساس والتحدي العاجل أمام كل الأطراف، ويتولى الإعلام تضخيم هذا الوضع، ورفع شعار "أنقذوا الفلسطينيين". وتتبدل الرسالة الإعلامية التي تنتقد

حالياً الفلسطينيين، وتعتبر غزة عبئاً على مصر والأردن والدول العربية، لتدعو إلى مد يد المساعدة إلى الفلسطينيين، ورفع المعاناة عنهم، وأن المروءة العربية تقضي بعدم التخلي عن الفلسطينيين، أياً كان الثمن المبذول من أجل ذلك.

ليس هذا التوقع من خيال الكاتب، أو مجرد تفنيد منطقي للمخارج المحتملة لإنقاذ "صفقة القرن"، بل هناك من الإشارات والتسريبات ما يعضد هذه التوقعات، منها تنظيم الإدارة الأميركية، الأسبوع الماضي، مؤتمر عن الوضع الإنساني في قطاع غزة. في تصرفٍ مُناقض كل المواقف الأميركية السابقة التي طالما تجاهلت أهل غزة وتعامت عن معاناتهم الإنسانية، بل كانت دائماً شريكاً في المسؤولية عنها مع تل أبيب.

من المؤشرات أيضاً ما نشرته "العربي الجديد"، السبت الماضي (17 /3/ 2018) عن تشكيل لجنة مشتركة بين الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل، تتولى القيام بمهام إنسانية وإغاثية لصالح الفلسطينيين، خصوصاً في قطاع غزة المحاصر. وهو ما يتسق مع تسريباتٍ أخرى عن تفكير في نقل مشروعي الميناء والمطار اللذين كان مقرراً إنشاؤهما في غزة (ضمن تفاهمات أوسلو قبل عشرين عاماً). على أن تتولى مصر إنشاءهما في العريش، أو منطقة أخرى قريبة من سواحل غزة، ليكونا تحت سيطرة القاهرة وإشرافها، لخدمة أهل القطاع.

قد يدعو ذلك الاهتمام المفاجئ بالوضع الإنساني في غزة إلى التساؤل، بل والاندهاش. لكن بالنظر إلى تزامنه مع التحضير لصفقة القرن، واستمرار صعوبات تمريرها سياسياً، يكون الوضع الإنساني الباب الأسهل والحُجة الأكثر أخلاقية، لتمرير صفقة كهذه، بعيدة عن الأخلاق بُعدها عن الإنسانية.

«مسيرة العودة» لنسف صفقة القرن

صالح النعامي السبيل 19\3\2018

على الرغم من حرص تل أبيب الواضح على عدم إبراز مظاهر قلقها من «مسيرة العودة»، التي قرر الفلسطينيون تنظيمها قريبا، والتي تتضمن زحفا جماهيريا ضخما نحو الحدود الفاصلة بين الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948 وتلك التي احتلت عام 1967، إلا أن كل المؤشرات تدلل على أن دوائر صنع القرار الصهيونية تتعامل مع هذا التطور كتهديد سياسي وأمني من الطراز الأول.

فقد كشفت قناة التلفزة الصهيونية الرسمية «كان» الجمعة الماضي النقاب عن أن المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن استمع لتقارير وتقديرات مختلفة من المؤسسات الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية حول «المسيرة» العتيدة وتداعياتها المختلفة.

ويتضح أن تل أبيب تتعامل مع الحدث كتجسيد لأصعب الكوابيس التي يمكن تخيلها بسبب الطاقة الكامنة التي تحتويها، سيما على صعيد المس بمكانة إسرائيل الدولية، ولا سيما أن قدرة جيش الاحتلال على التعاطي أمنيا مع جماهير ضخمة من المدنيين العزل ستكون محدودة، بحيث إن استخدام أدوات عسكرية وفي محاولة فض المسيرة يحمل في طياته انهيار الأوضاع الأمنية بشكل كامل، دون أن تكون قادرة تل أبيب على تسويق هذه الأدوات عالميا.

ومما يزيد الأمور تعقيدا بالنسبة للصهاينة حقيقة أن تحديد موعد المسيرة لتكون في اليوم الذي تقوم فيه إدارة ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة يحمل في طياته فرصة إضافية لإشعال الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية. من هنا فإن الاحتجاجات الفلسطينية على نقل السفارة ستوسع من ردة الفعل الجماهيرية على الردود العسكرية على المسيرة.

وقد مثلت عملية الدهس التي نفذها البطل علاء قبها الجمعة الماضي نذير شؤم للصهاينة على اعتبار أنها تمثل مؤشرا على أن الهدوء النسبي الذي يسود الضفة الغربية مضلل، وأن هناك الكثير من النيران تحت الرماد.

إلى جانب ذلك، فقد تبين للصهاينة أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الضفة الغربية أسوأ مما كانوا يظنون، حيث دللت المعطيات الأخيرة التي كشف عنها البنك الدولي على توقف النمو الاقتصادي وارتفاع

معدلات البطالة في أوساط الشباب التي قفزت إلى 40%، مما يعني أن الرهان على إبراز الفروق في الواقع الاقتصادي بين الضفة والقطاع لن يؤتي أكله.

في الوقت ذاته، فإن تطاير كل المسوغات التي تبيح الرهان على أفق سياسي لحل الصراع مع صعود إدارة ترامب وجنون التطرف الذي يميز سلوك حكومة اليمين في تل أبيب يعزز من بيئة تفجر الأوضاع بحيث تكون قابلة للاشتعال، وهو ما يفاقم المخاوف الصهيونية من إسهام مسيرة العودة في تحقق هذه المخاوف.

ومما لا شك فيه أن أكثر ما يثير حساسية الكيان الصهيوني وإدارة ترامب وأنظمة الحكم العربية التي تدور في فلكها من تداعيات مسيرة العودة يتمثل في أنها يمكن أن تؤسس لفرض جدول أعمال إقليمي يفضي إلى نسف البيئة التي تحاول كل من واشنطن وتل أبيب وهذه الأنظمة تهيئتها لطرح صفقة القرن، التي تهدف بشكل واضح وصريح لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية.

فإدارة ترامب تحديدا معنية بحالة من الهدوء النسبي حتى موعد طرح بنود الصفقة، حيث يدرك الأمريكيون ان انفجار الأوضاع الأمنية قبل الإعلان عن الصفقة يعني الإثقال على الحكام العرب الذين تراهن واشنطن على دورهم في تمريرها.

فاشتعال المواجهة في الضفة الغربية وقطاع غزة سيقلص هامش المناورة أمام هؤلاء الحكام أمام الرأي العام الداخلي في بلدانهم للتعاون مع الصفقة.

ولعل أحد الأسباب الرئيسة وراء مبادرة إدارة ترامب لعقد جلسات العصف الذهني في البيت الأبيض وبروكسل بشأن الأوضاع في قطاع غزة تأتي لتقليص حماس الفلسطينيين للالتحام في هذه المسيرة.

من هنا، فإنه لم يكن من المستهجن أن بعض القوى الإقليمية تكثف اتصالاتها مع القوى الفلسطينية داخل قطاع غزة لمحاولة التأثير في البيئة السياسية بشكل يقلص من حماس الفلسطينيين للالتحاق بالمسيرة والمشاركة فيها.

إن أكثر ما يفرق منه الصهاينة والأمريكيون ومن يدور في فلكهم من العرب هو أن توفر مسيرة العودة منطلقا يسمح للفلسطينيين باستعادة زمام المبادرة لأنفسهم في الوقت الذي تتكالب الكثير من الأطراف، وضمنها أطراف إقليمية على المس بالقضية الوطنية الفلسطينية في إطار سعيها لتعزيز مكانتها لدى إدارة ترامب.

نعم لعقد مجلس وطني توحيدي..!

بقلم: أحمد سعدات أمين للاعلام 18\3\2018

ينتظر شعبنا من قيادته السياسية في هذه الأيام رداً واقعياً على ما سُمي "صفقة القرن" الصيغة الراهنة للمؤامرة الأمريكية الصهيونية والرجعية العربية لتصفية قضية شعبنا الوطنية وتكريس الرؤية الصهيونية للصراع التاريخي بين مشروعنا القومي والوطني التحرري والإنساني والمشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الرجعي العنصري؛ ينتظر من هذه القيادة السياسية ألا تخذله، فهو الذي لم يخذل يوماً هذه القيادة، وحتى في محطات بيع الأوهام والبناء على مفاوضات أوسلو العبثية ومرجعيته، وفي هذه اللحظة السياسية المفصلية من تاريخ شعبنا وأمتنا، فهو قد صقلته المحن وعض على جراحاته، وفي كل محطات الثورة الفلسطينية المتعاقبة يدرك بغريزته الثورية أن حسم معركته الوطنية والدفاع عن ثوابته الوطنية والقومية يحتاج إلى السلاح، وأن أمضى هذه الأسلحة وأكثرها تأثيراً هي بناء صرح وحدته الوطنية ومغادرة حالة الانقسام وطي ملفه وإلى الأبد، كما يدرك أن مفتاح بناء وحدتنا وتجديد مشروعية مؤسساتنا الكفاحية القيادية هو إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية جامعة وديمقراطية؛ فهي الكيان السياسي لشعبنا وأداته الكفاحية القيادية والمعبر عن وحدة أهدافه الوطنية، ورغم حالة الإحباط التي ولدتّها عملية إدارة الانقسام والمناورات الانتهازية، التي عملت للأسف على تركيم مقدمات خلوده وتأبيده، رغم هذه المرارة انتعشت آماله بعد انطلاق عربة المصالحة الجارية، وهو ما أظهرته الهالة الإعلامية التي تزامنت مع هذه الانفراجة على صعيد المصالحة. لكن ما يجري اليوم من محاولات لإعادة إنتاج الانقسام تقرع بشدة أجراس الخطر، وتضع على قوى شعبنا وفئاته الوطنية وتعبيراته السياسية والاجتماعية الاصطفاف لحماية المصالح الوطنية، ومحاصرة كل الفئات التي تقتات وتتغذى من استمرار حالة الانقسام، وتغذي في الوقت نفسه كل الأدوات التي تحاول تسويق صفقة القرن وتداعياتها على الوضعين الوطني الفلسطيني والقومي العربي.

وعليه، فإن الاستجابة لاستحقاقات الرد الوطني والقومي على صفقة القرن وإغلاق الطريق أمامها، يتصدرها ضرورة إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، فأولى استهدافات هذه المؤامرة هي تقويض (م.ت.ف) وتحويلها إلى مجرد أداة لتمرير باقي حلقاتها؛ فالمنظمة كعنوان لوحدتنا تقع اليوم في منتصف عدسة منظار بندقية التحالف الأمريكي الصهيوني الرجعي، وهذا

يعني كما علمتنا التجارب بأن كل من يعارض أو يرفض هذه الصفقة هو أيضاً هدفاً للرماية لقتله مادياً أو معنوياً كما كان الرئيس القائد الشهيد ياسر عرفات هدفاً لبندقية رؤية بوش الابن في وقت سابق.

ما دام هناك إجماع فلسطيني عام على حماية المنظمة، وفق ما هو موثق في اتفاق القاهرة (آذار عام 2005) وفي الاتفاقات التي بُنيت عليه لاحقاً، وأيضاً على ضرورات عقد المجلس الوطني التوحيدي فليس هناك أي مبرر لانفراد قيادة فصيل أو تحالف ضيق بالدعوة لمجلس وطني يستثني حضور وتمثيل كل قوى شعبنا السياسية والاجتماعية، بل أن هذه الدعوة إن تُرجمت لا يمكن وضعها سوى في إطار التهرب من استحقاقات عملية المصالحة، وبناء الوحدة الوطنية وتعزيز مكانة (م.ت.ف)، هذا إن لم تكن رسالة موجهة للإدارة الأمريكية للبحث عن قواسم مشتركة معها، وقذف قرارات المجلس المركزي مهما كانت متواضعة إلى سلة المهملات. فإعادة بناء (م.ت.ف) كعنوان جامع لكل ممكّنات شعبنا هي التتويج الخلاق لتحقيق المصالحة الوطنية وبناء وحدتنا الوطنية، وهذا ما تؤكده نصوص اتفاقات المصالحة كافة، أما ما صدر على لسان الأخ عزام الأحمد وغيره من تصريحات بأن دعوة كل من حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما مرتبط بإنهاء الانقسام، فهي لا تعكس إلا عدم احترام كل ما وقُع من اتفاقات وطنية بل وتطرح أكثر من علامة سؤال لا يرغب أحد ولا يأمل بتناولها اليوم وغداً.

وهدف هذه المقالة هو البحث عن قواسم مشتركة وليس زوايا الخلاف التي يمكن لعقد المجلس الوطني التوحيدي أن ينهيها.

وتأسيساً على ما سبق، فإن دعوة اللجنة التنفيذية لعقد جلسة للمجلس الوطني تتجاوز قرارات الإجماع الوطني، وتحت حراب الاحتلال لا يمكن قراءتها سوى في الإطار التالي:

1) التعامل مع المنظمة كشركة خاصة لبعض الأفراد أو قيادة فصيل بعينه بما يعني الإمعان في التفرد باتخاذ القرارات المصيرية بعيداً عن الإجماع الوطني، وهذا يخالف بشكل صريح القانون الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وطابعها ومضمونها الوطني.

2) تجاوز وانتهاك كل التوافقات الوطنية بشأن المصالحة والوحدة والمنظمة وفي مقدمتها اتفاق القاهرة الموقع في آذار 2005، وبالتالي قطع سياق المصالحة الجارية وتأبيد الانقسام.

3) إدارة الظهر لمطالبة قطاعات شعبنا وأمتنا الواسعة، الرافعة الموثوقة للمواجهة الجدية لصفقة القرن.

4) وأخيراً، – وهذا ما لا نتمناه – توسيع الانقسام ليشمل منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي تقزيم شرعيتها التمثيلية والشعبية والدستورية؛ فالمواجهة الجدية للعربدة الأمريكية الصهيونية ومواجهة مشاريعهم التصفوية تتطلب حشد الكل الفلسطيني في معركة الدفاع عن الثوابت الوطنية والقومية والتأسيس لحشد قوى شعوب أمتنا في هذا الاتجاه.

إن النجاح في تحشيد عناصر قوتنا الوطنية يشكّل المقدمة الضرورية لرص صفوف الأمة في معركة إفشال وهزيمة صفقة القرن، وهذا يتطلب الدعوة دون إبطاء لعقد اللجنة التحضيرية التي اجتمعت في بيروت في وقت سابق للتحضير لعقد دورة المجلس الوطني أو على الأقل دعوة الإطار القيادي المؤقت للمنظمة لاجتماع في القاهرة أو بيروت للتشاور بشأن عقد المجلس الوطني، إن كان لابد من صيغة انتقالية تمليها الضرورة إلى حين إجراء انتخابات للمجلس الوطني بالانتخاب المباشر من جماهير شعبنا حيثما أمكن ذلك، والتوافق على العضوية حيث يتعذر إجراء الانتخابات تنفيذاً لاتفاقات الإجماع الوطني، وتحقيق طموحات شعبنا، وتفويتاً لكل المحاولات المشبوهة لاغتيال عملية المصالحة الوطنية بدءاً من التلكؤ في تنفيذ ما اتفق عليه واستمرار العقوبات بحق أهلنا مروراً بمحاولة اغتيال القائد المجاهد توفيق أبو نعيم وصولاً إلى استهداف موكب الأخ رامي الحمدالله رئيس حكومة التوافق الوطني.

وختاماً، فإن المطلوب في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ شعبنا وأمتنا التحلي بالحكمة وتغليب المصلحة الوطنية العليا على أية مصالح فئوية ضيقة، وإعادة الأمل لشعبنا حصان الرهان المجرب في أي مواجهة وطنية أو قومية، كما هو مطلوب من كل قوى شعبنا التي تجاهر صباح مساء بالدعوة لتحقيق المشاركة السياسية الوطنية الديمقراطية في إطار (م.ت.ف) أن تتخذ موقفاً شجاعاً برفض أي دعوة لعقد المجلس الوطني لتكريس الانقسام، والدفع نحو الالتزام باحترام قرارات واتفاقات الاجماع الوطني بما يؤسس لعقده تحت مظلة فلسطينية جامعة تترجم اتفاق القاهرة وتستجيب لاستحقاق المرحلة الوطنية الراهنة.

آن الأوان لتأسيس وضع فلسطيني جديد

سمير الزبن العربي الجديد 19\3\2018

مرّ أكثر من عقد على الصراع الدموي الفلسطيني . الفلسطيني الذي حسم الصراع في قطاع غزة لمصلحة حركة حماس، وقسّم الأراضي الفلسطينية إلى قسمين، واحد تحت حكم "حماس"، والآخر في الضفة الغربية تحت حكم حركة فتح، والسلطتان يطوقهما الاحتلال الإسرائيلي من كل جانب. ويمكن اعتبار ما جرى كارثة كبرى في تاريخ التجربة الفلسطينية، ففي تاريخها المعاصر لم تنحدر العلاقات الداخلية الفلسطينية إلى هذا الدرك من السوء، وبأيدٍ فلسطينية تعتبر نفسها الأكثر حرصا على المصلحة الوطنية الفلسطينية، ولم يردع الصراع المحتدم مع الاحتلال الإسرائيلي الذي ينفذ مخططاته أمام أعين الفلسطينيين في قضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس من الاحتكام إلى السلاح لحل الخلاف بين الطرفين.

بعد أكثر من عقد على كارثة الاقتتال الداخلي الفلسطيني، يمكن القول إن الصراع الداخلي الفلسطيني لم يكن وليد لحظة الانفجار الذي وقع، لكنه وليد عدم الرغبة في قبول حل الخلافات الداخلية الفلسطينية عن طريق العملية الديمقراطية والحوار. وتكرار فشل الحوارات التي جرت لتجاوز الانقسام، المرة بعد الأخرى، يؤكد ذلك. ومن مفارقات التجربة الفلسطينية أن الصراع الدموي لم يأتِ نتيجة غياب التجربة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، ما أدى إلى وصل الاحتقان الداخلي إلى الصدام الدموي، بل على العكس، جاء بعد تجربة ديمقراطية (انتخابات العام 2006) اعترف كل العالم بنزاهتها. لذلك يمكن التأكيد على أن الطرفين الرئيسيين لم يكونا يرغبان في حل الخلافات الداخلية بالوسائل الديمقراطية والحوارية، إنما كانت هذه الوسائل استمرارا للصراع وليست قواعد لحله. وفي هذه الحالة، شكل التحريض والشحن الداخلي المدخل الذي أوصل الحالة إلى الصدام الدموي. وعندما تغيب الوسائل الحوارية، وعندما يكون السلاح هو لغة السياسة، يصبح الذهاب إلى الصراع الدموي مسألة وقت، وهذا ما كان واضحاً قبل الصدام بفترة وجيزة، على الرغم من تصريحات الطرفين الصاخبة في ذلك الوقت عن حرمة الدم الفلسطيني على السلاح الفلسطيني.

السؤال المطروح اليوم، هل كان من الممكن الوصول إلى حل سياسي بعيداً عن الصدام المسلح، واللجوء إلى وسائل سلمية لحل الصراع بين الطرفين؟ وهل لو تم اللجوء إلى وسائل أخرى، كان الوضع الفلسطيني

سيكون مختلفا اليوم؟ وهل كان يمكن تجاوز الانقسام بعد وقوع الصدام المسلح وترتيب البيت الفلسطيني من جديد؟

يعتبر المدافعون عن الأحداث التي جرت، أن الصدام كان ممراً إجباريا، واعتبرت حركة حماس أن الحسم العسكري فرض عليها فرضاً، ولم تختره بإرادتها. واعتبرت "فتح" ما جرى انقلابا معدا سلفا من "حماس" ضد السلطة الفلسطينية. وكل طرف دافع عن موقفه وحمّل المسؤولية للطرف الآخر. وهناك من اعتبر أن ما جرى كان حتميا بحكم الواقع الفلسطيني الذي كان يعيشه الطرفان.

قد تكون ادعاءات هذا الطرف أو ذاك صحيحة، لكن الآثار المدمرة للواقع الفلسطيني، كان يجب أن تدفع الطرفين سريعا إلى محاولة الخروج من الواقع الأليم الذي كرسه الانقسام الفلسطيني، خصوصا وأن الطرفين اعترفا بأنه كان لما جرى هذه الآثار المدمرة على الفلسطينيين وقضيتهم. ولكن لم نرَ سياسة تتحرّك على أرض الواقع من أجل تجاوز هذا الواقع المدمر من الأطراف التي تعترف بذلك، وبيدها الحل، ونحن على بعد عقد من تلك الأحداث المدمرة.

وأي تحليل منطقي لمجريات ما حدث يقول إنه كان يمكن تجنب ذلك الاقتتال الدموي. وبالتالي، تجنيب القضية الفلسطينية الأوضاع الكارثية التي تعيشها اليوم، هذا لا يعني أن الأوضاع كانت نموذجيةً قبل الصراع الدموي، لكنها لم تكن بهذا السوء الذي يعيشه الواقع الفلسطيني اليوم. كانت الخيارات السياسية والقرارات السياسية بالتصعيد والتحشيد والتحريض كلها مكتوبة على الجدار. وقرأ محللون العنوان، وحذروا منه قبل وقوعه. وعلى الرغم من نفي القوى السياسية، وتصريحاتها عن حرمة الدم الفلسطيني، حذر محللون فلسطينيون من أن ما جرى، بعد الانتخابات التشريعية، يقود إلى الصدام المسلح. لكن أحدا لم يكن يريد أن يسمع هذا الكلام، واعتبر كل طرف أنه يملك الحقيقة والحق، وبما أن الخطابات باتت مطلقة من الطرفين، فكان كل شيء يقود إلى الصدام المسلح. وهناك من يرجع الصدام المسلح إلى التدخلات الإقليمية، وهناك من يتحدث عن نظرية المؤامرة، ولا شك في أن التدخلات الإقليمية، وحتى المؤامرات، لعبت دورا في الوصول إلى ما وصلت إليه الساحة الفلسطينية، لكن ذلك ما كان يمكن أن يفعل فعله، لولا الجاهزية الفلسطينية الداخلية، فطوال تاريخه كان الوضع الفلسطيني مجالاً للمؤامرات والتدخلات الدولية والإقليمية، لكنه كان يصمد في وجه ذلك كله عندما يكون الوضع الداخلي متماسكا. ولكن الوضع الفلسطيني لم يكن كذلك في لحظة الصدام الدموي.

وإجابة على السؤال الثاني، نقول إن الوضع الفلسطيني كان سيكون أفضل، وكان وضع الأطراف المتصارعة سيكون أفضل، لو أن الطرفين جنبا الشعب الفلسطيني المعمعة التي أدخلوه فيها. فعلى الرغم من كل الحديث الذي دار في تبرير ما جرى أو تجريمه، فإن أيا من الطرفين لم يراجع هذه التجربة بشكل جدي، وينتقدها بوصفه أحد أطرافها، وأن يعترف بخطئه، حتى تكون مدخلاً لإصلاح الوضع الفلسطيني، ووضعه على سكة المخرج.

ولا يجافي الصواب القول اليوم إنه، منذ ما قبل الانقسام، يدير الطرفان سياسات تقوم على الأوهام، فمن سار وراء وهم المفاوضات يحتاج إلى معجزة للحصول على حل مقبول مع الإسرائيليين، وهو ما يقوله المفاوضون الفلسطينيون أنفسهم. ومن سار وراء وهم توازن الرعب، كما ساد في خطاب "حماس"، في الوقت الذي تقضم إسرائيل أراضي الضفة الغربية والقدس، أدار وهماً لا يقل خطورة عن الأول. منع هذان الوهمان الوصول إلى حل للوضع المأساوي الذي يعيشه الفلسطينيون، والذي لن يُخرجهم الآخرون منه. ولأن الأوهام ما زالت معششة في الرؤوس، فشلت كل محاولات المصالحة، على الرغم من كل التحولات التي شهدتها المنطقة طوال العقد المنصرم.

بعد عقد من الصراع الدموي، من المعيب على الجميع في الساحة الفلسطينية أن يبقى الوضع الانقسامي على حاله، وهذا ما يؤسس لأعوام مقبلة تشير إلى البقاء على هذه الحالة، سنة بعد أخرى، وما يجعل الوضع الفلسطيني يتدحرج على شكل مهزلة.

آن الأوان للعمل على بناء وضع فلسطيني جديد، لا يبقى أسير الثنائية القائمة في الحالة الفلسطينية، فهو يحتاج إلى حالة جديدة تملك الحساسية تجاه آلام الفلسطينيين، وتعيد الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني الذي بات من الواضح أن طرفي الصراع الفلسطيني لم يعودا مشغولين به جديا، وهذا ما يتطلب العمل خارج الصيغ البالية التي ما زال الطرفان يعتمدان عليها في قبضهم على الوضع الفلسطيني.

مصدر فتحاوي: عباس ينوي تكثيف عقوباته ضد غزة

رام الله (فلسطين) – خدمة قدس برس 2018\3\19

أفاد مصدر مطلع في حركة "فتح"، بتوجّه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى فرض حزمة جديدة من الإجراءات العقابية ضد قطاع غزة، قريبا.

وقال المصدر في حديث لـ "قدس برس"، إن عباس أطلع مسؤولين أوروبيين وعرب على نيّته تكثيف العقوبات المفروضة على غزة، إلا أن هذه الجهات أبدت رفضها لهذا التوجّه الذي رأت أنه سيزيد من تعقيد وصعوبة الموقف الإنساني في القطاع.

وبحسب تصريحات المصدر الذي رفض الكشف عن هويته، فإن معارضة بعض دول المنطقة؛ كمصر والإمارات، لقرار عباس لم يسفر عن إجهاضه؛ حيث لا يزال الأخير يبدي إصرارا على المضي قدما في تنفيذ توجهاته.

وأضاف المصدر الفتحاوي "عباس ينوي استغلال محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله، إبان زيارته لقطاع غزة برفقة مدير المخابرات ماجد فرج"، في محاولة لتبرير قراره الذي توقّع صدوره في "وقت قريب جدا".

ويشار إلى أن انفجارا بعبوة ناسفة قد وقع أثناء دخول موكب الحمد الله إلى قطاع غزة عن طريق معبر "بيت حانون – إيرز" صباح الثلاثاء الماضي، ما أسفر عن تضرر بعض سيارات الموكب.

واتهمت حركة "حماس" ورئاسة الوزراء الفلسطينية الاحتلال الإسرائيلي بالوقوف وراء استهداف موكب الحمد الله في قطاع غزة، غير أن عباس حمّل "حماس" المسؤولية الكاملة عمّا وصفها بـ "الجريمة المدبرة" والتي قال إنها "تنسجم مع محاولات التهرب من المصالحة وإفشالها"، وفق تقديره.

يشار إلى أن عباس قد فرض في نيسان/ أبريل 2017، إجراءات عقابية بحق قطاع غزة، قال إنها تهدف لإجبار حركة حماس على إنهاء الانقسام؛ منها تقليص رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في القطاع وإحالة بعضهم للتقاعد المبكر، وتخفيض إمدادات الكهرباء.

ابو ردينة : مصالح اقليمية تتشكل لتصفية القضية الفلسطينية والاطاحة بالرئيس عباس

رام الله / سما/ 19\3\2018

استنفرت منظمة التحرير الفلسطينية للترتيب لانعقاد المجلس الوطني الشهر المقبل، في وقت انتقدت الرئاسة الفلسطينية، «مشاريع مشبوهة» لإطاحة الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) وتصفية القضية الفلسطينية. وتمسكت بـ «القدس عاصمة لفلسطين كشرط أساس لنجاح أي خطة سلام».

وأكد الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة أن كل المؤامرات والمشاريع المشبوهة ومحاولات التشكيك التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية «ستنتهي أمام صمود شعبنا الفلسطيني، وتمسكه بثوابته، وبحقوقه المشروعة... هذا ليس اختباراً، بل خيار». وقال: «إن حلاً سياسياً مشبوهاً لا يلبي آمال وتطلعات شعبنا بالحرية، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، لن يمر، سواء كان دولة ذات حدود موقتة، أو دويلة في غزة، أو أي مشاريع مشبوهة».

وحض على «ثبات وطني صلب أمام أي مصالح إقليمية قد تتشكل، والتي لن تؤدي إلى أية نتيجة». ولمّح إلى تمسك الفلسطينيون بعباس في مواجهة مساع إلى إطاحته، قائلاً: «خيار شعبنا واضح وثابت، وهو الوقوف خلف قيادته التاريخية، للتصدي لكل المشاريع المشبوهة، وكل المؤامرات تتكسر على صخرة صمود شعبنا الفلسطيني».

وجدد التأكيد على أن القدس عاصمة فلسطين الأبدية، «تمثل الشرط الأساسي لنجاح أية خطة سلام»، لافتاً إلى «تحرر كثير من دول العالم من الهيمنة الفارغة المزعومة، التي تضرب بعرض الحائط كل قرارات الشرعية الدولية، وتحاول تجاهلها»، في إشارة إلى الولايات المتحدة. إلى ذلك، تعقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً مساء اليوم برئاسة عباس، يسبقه اجتماع لفصائل المنظمة، تمهيداً لانعقاد المجلس الوطني الشهر المقبل.

وأكد عضو اللجنة أحمد مجدلاني، إن اجتماع «المجلس الوطني»، «سيعيد النظر في البرنامج السياسي الفلسطيني منذ توقيع اتفاق اوسلو، وإعادة طرحها بما يتواءم مع مبادرة عباس أمام مجلس الأمن» الشهر الماضي. فيما أوضح عضو اللجنة محمود إسماعيل إن استهداف موكب رئيس الوزراء رامي الحمدالله ورئيس الاستخبارت ماجد فرج، على جدول أعمال الاجتماع. اذ إن ما قبل ذلك شيء وما سيكون بعد ذلك شيء آخر.

وأوضح أن القيادة لا يمكن أن تمر مرور الكرام على محاولة الاغتيال التي تستهدف المصالحة.

هل يعقد عباس المجلس الوطني دون نصاب قانوني؟

غزة – نبيل سنونو فلسطين أون لاين 19\3\2018

تحيط التساؤلات قرار رئيس السلطة واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس، عقد المجلس الوطني في 30 من الشهر المقبل، رغم تأكيد مراقبين أن النصاب القانوني لعقد هذه الدورة لن يتوافر، لكونه سيجري دون توافق فلسطيني.

والنصاب القانوني المطلوب لعقد دورة عادية للمجلس الوطني هو الثلثان بما يمثل 460 عضوًا. وتنص المادة 19 من اللائحة الداخلية للمجلس، على أنه لا يجوز انعقاد الأخير إلا باكتمال النصاب القانوني من ثلثي أعضائه على الأقل.

ويزيد مجموع المتوفين من أعضاء المجلس الوطني على 93 عضوا، إذ يبلغ مجموع الشواغر من المتوفين من قوائم الفصائل والاتحادات المنضوية تحته 17 عضوًا، فيما يبلغ مجموع الأعضاء المتوفين من "قوائم المستقلين" 76.

ويمثل المجلس الوطني –وفق النظام الأساسي لمنظمة التحرير– السلطة العليا لها وهو الذي يضع سياسة المنظمة وبرامجها. وعمليا لم ينعقد المجلس بشكل كامل منذ أبريل/نيسان 1996م.

يقول النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، يحيى موسى، إن محاولة عقد "الوطني" قبل ذلك لم تنجح لعدم توافر نصاب لها، وأي جلسة قادمة إذا بقيت الأمور كما هي لن يكتب لها النجاح.

لكنه يضيف لصحيفة "فلسطين": "لكن عودتنا قيادة عباس لمنظمة التحرير ولشأن السلطة الفلسطينية عدم احترام القانون، فهو لم يحترم القانون الأساسي وقام بتجاوزه وهم يحكم الآن دون مسوغ ودون شرعية قانونية".

ويتهم موسى، رئيس السلطة بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار قضايا سيادة القانون، وشكّل المحكمة الدستورية "خارج النظام والقانون" ويدير كل الشأن الفلسطيني "خارج الأعراف الوطنية والقانون".

ويدلل موسى على ذلك بقوله إن الحكومة ورئيسها ووزراءها ليس لهم صفة وفق القانون الأساسي، ورغم ذلك يتعامل معهم عباس ويسلمهم المال ويتصرفون في الشأن العام، متهما إياهم بـ"سرقة" مقدرات الشعب الفلسطيني والتصرف حسب "أهوائهم"؛ وفق تعبيره.

ويعتبر أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني أعضاء في المجلس الوطني، بناء على قرار الأخير في نيسان/أبريل 1996.

وكانت حماس اكتسحت نتائج الانتخابات التشريعية في 2006، بحصولها على 76 مقعدا من أصل مقاعد المجلس التشريعي البالغة 132.

ويشير موسى إلى أن ذلك يجعل من غير المستبعد أن يعقد عباس المجلس الوطني دون نصاب قانوني ودون أي مسوغ أو توافق، لأنه يريد أن يصنع لنفسه "شرعية وهمية" حتى لو كان ذلك على حساب الشعب الفلسطيني، وحتى لو أدى إلى "تأبيد الانقسام".

وكانت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني شددت في ختام اجتماعها في بيروت مطلع العام الماضي، على ضرورة عقد المجلس "بحيث يضم الفصائل الفلسطينية كافة"، وفقًا لإعلان القاهرة (2005) واتفاق المصالحة (4 أيار/مايو 2011)، من خلال الانتخاب أو التوافق؛ لكن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قررت خلال اجتماع برئاسة عباس، عقد "الوطني" دون توافق فلسطيني.

يستحيل توافره

ويرى موسى أنه "يستحيل" توفر النصاب القانوني لعقد الدورة التي يسعى إليها عباس.

وكانت حماس أعلنت في تصريح صحفي في السابع من الشهر الجاري، رفضها قرار عقد المجلس الوطني بهيئته وتركيبته الحالية، لأن ذلك يمثل خروجا صارخا عن الإجماع الوطني، وتجاوزا لكل الاتفاقيات والتفاهمات المعلنة بالخصوص، وتحديدا اتفاق القاهرة ٢٠٠٥ و ٢٠١١ ووثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٦، والتي كان آخرها إعلان بيروت، مؤكدة أن إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير على أسس ديمقراطية هو المخرج الوحيد للأزمة السياسية الداخلية.

كما قال مسؤول الناطق باسم حركة الجهاد الإسلامي داود شهاب في تصريح صحفي سابق، إن الدعوة لعقد المجلس الوطني، غير مقبولة، وهناك العديد من الأسئلة المشروعة حول وضع المجلس الراهن ووضع المنظمة.

وفي موقف مماثل، أكد عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية حسين منصور في تصريح سابق لصحيفة "فلسطين"، عدم مشاركة جبهته في الاجتماع المرتقب لـ"الوطني".

ويعتبر موسى أن المجلس الوطني "لم تعد له رمزية" بوضعه الحالي، مشيرا إلى أنه كان من المطلوب تجديده منذ 2005، كما أنه جرى في بيروت الاتفاق على الآليات المرتبطة بذلك.

ويتابع: "انعقاد هذا المجلس دون الالتزام ببنود المصالحة ومقررات 2005 وبيروت معناه الحديث عن جسم يؤبّد الانقسام ويصبح ألعوبة، وذلك لا قيمة ولا معنى ولا مشروعية له".

ويعتقد النائب في "التشريعي" أن عباس يطلق "رصاصة الرحمة" على منظمة التحرير بهذه الطريقة، قائلا إن رئيس السلطة "حاصر" الشعب الفلسطيني، و"يجني" على منظمة التحرير.

في السياق، يقول القيادي في "الشعبية" بدران جابر، إن "تركيبة المجلس الوطني غير محسوبة لا عددا ولا رقما"، مضيفا أنه يمكن "الالتفاف" عليها، وعلى النصاب القانوني المطلوب.

ويضيف جابر لصحيفة "فلسطين"، أن جوهر القضية هو ضرورة عقد المجلس الوطني بعيدًا عن "بساطير الاحتلال"، في إشارة إلى قرار عباس عقد المجلس في رام الله المحتلة.

ويوضح جابر أن مكان عقد المجلس يجب أن تتوافر فيه مواصفات يستطيع من خلالها اتخاذ قرارات وفق المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا دون مجاملة.

ويتمم بأن هدف عقد المجلس يجب أن يكون رسم استراتيجية فلسطينية واضحة تستند إلى المصلحة الوطنية.

ومن المقرر أن يترأس عباس اليوم اجتماعا للجنة التنفيذية للمنظمة، التي يقول مراقبون إن نصابها القانوني مهدد أيضًا في ظل وفاة عضوها غسان الشكعة، ومرض عدد من أعضائها.

تم بحمد الله